الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

21-20-19 **ذو القعدة** 1441 ، 12-11-10 **يوليو** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«أمانة الرياض»: سنتخذ الإجراءات القانونيّة بحق من ساهم في تداول وثيقة رسمية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 21 ذو القعدة 1441هـ -12 يوليو 2020م
http://www.alriyadh.com/1831106

أوضحت أمانة منطقة الرياض أن أحد الخرائط المتداولة لم تنشر منها بشكل رسمي، وأنها ستتخذ إجراءات قانونيّة ضد من ساهم في تداول وثيقة رسميّة تتعلق باستعمالات الأراضي في العاصمة دون إذن منها، حيث يُعد سلوكًا مجرمًا وفق الأنظمة، ويدخل في نطاق الجرائم المعلوماتيّة.
وأكدت الأمانة أنها ملتزمة بالتعامل بشفافيّة في نشر المعلومات عبر منصّاتها الرسميّة، مجددة رفضها لأي تداول للبيانات بطريقة غير نظامية، ولن تتهاون في حفظ حقوقها المكفولة نظامًا، لمنع تلك التجاوزات المتعدية على صلاحياتها الإدارية.

لجنة الاقتصاد والطاقة في الشورى تجتمع افتراضياً وتناقش نظام حماية المستهلك

المصدر: جريدة الرياض الاحد 21 ذو القعدة 1441هـ -12 يوليو 2020م
http://www.alriyadh.com/1831094

عقدت لجنة الاقتصاد والطاقة في مجلس الشورى اجتماعًا عبر تقنية الفيديو برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور فيصل آل فاضل، وبمشاركة أعضاء المجلس أعضاء اللجنة.
واستعرضت اللجنة خلال الاجتماع مقترح مشروع نظام حماية المستهلك المقدم من عدد من أصحاب المعالي والسعادة أعضاء المجلس، وهم كل من: معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى الصمعان، والدكتور فيصل آل فاضل والدكتورة حنان الأحمدي والدكتور زهير الحارثي؛ استناداً إلى المادة (23) من نظام مجلس الشورى.
وتأتي دراسة اللجنة للمقترح في ضوء اختصاصاتها المناطة بها تمهيدًا لإعداد تقريرها بشأنه يتضمن رأيها من أجل طرحه للمناقشة تحت قبة المجلس.
وتمنح المادة (23) من نظام المجلس الصلاحية لأعضاء المجلس باقتراح نظام جديد أو تعديل نظام نافذ، وفق ما يراه كل عضو من أعضاء المجلس.
وقد وافق المجلس خلال السنوات والدورات الماضية على عدد من المقترحات وفق المادة (23)، والتي قدمها عددٌ من أعضاء المجلس وتنوعت بين مقترحات أنظمة جديدة أو تعديلات على الأنظمة النافذة.
وكانت اللجنة قد انتهت خلال الاجتماع من مناقشة التقرير السنوي لهيئة تنمية الصادرات السعودية للعام المالي 1441/1440هـ، والمحال للجنة لدراسته وتقديم توصياتها ورأيها حياله.

كما اعتمدت اللجنة خلال الاجتماع ردها على مداخلات الأعضاء والتوصيات الإضافية المقدمة بشأن التقرير السنوي لهيئة تنظيم الكهرباء والانتاج المزدوج للعام المالي 1440/1439هـ، تمهيدًا لتقديم وجهة نظرها الاسبوع القادم.
كما شهد جدول أعمال اللجنة خلال الاجتماع مناقشة عددًا من الموضوعات المحالة لها من المجلس تمهيدًا لطرحه تحت قبة المجلس في الفترة القادمة

الصحة: لنساعد أصحاب الأمراض المزمنة لحمايتهم من مضاعفات كورونا

المصدر: جريدة الرياض الاحد 21 ذو القعدة 1441هـ -12 يوليو 2020م
http://www.alriyadh.com/1830948

أكدت "الصحة على أهمية العناية بأصحاب الأمراض المزمنة لأنهم أكثر الأشخاص تأثراً بمضاعفات فيروس كورونا كوفيد19، فهم جزء منّا ومسؤوليتنا اليوم حمايتهم.
وأوضحت الوزارة عبر إنفوجرافيك نشرته عبر منصتها التوعوية في تويتر "عش بصحة" الخطوات المطلوب إتخاذها حينما يكون في المنزل مصاب بمرض مزمن، حيث يجب مساعدته بتوفير جميع أدويته واحتياجاته الطبية ، والتزامه بمواعيده الدورية، والتزامه بنمط حياة صحية، إضافة إلى طلب الإستشارة الطبية له عند الحاجة وذلك عبر تطبيق"صحة."

توصيات لدراسة إلغاء الدفعة المقدمة قبل استلام القرض المدعوم

الشورى يطالب " التقاعد" بتعزيز الاستفادة من الأصول الاستثمارية لسد عجزها

المصدر: جريدة الرياض الاحد 21 ذو القعدة 1441هـ -12 يوليو 2020م
http://www.alriyadh.com/1830940

انتهت الدراسة التي أجرتها لجنة الإدارة والموارد البشرية في الشورى للتقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي 40- 1441 إلى رفع سبع توصيات للمجلس للمناقشة الاثنين المقبل وقد طالبت المؤسسة بتعزيز الاستفادة من الأصول الاستثمارية بما يساهم في تحقيق عوائد نقدية مجدية تساعدها في سد العجز بين إيراداتها ومصروفاتها، وتكثيف جهودها في التواصل والعمل مع الجهات الحكومية بما يساعد على سرعة استيفاء تلك الجهات لمتطلبات المؤسسة، وبما يمكنها من تقديم خدماتها إلكترونيا بشكل شامل، و إنشاء إدارة خاصة ضمن هيكلها التنظيمي تعنى بتقديم خدمات ذات قيمة مضافة للمتقاعدين والمستفيدين، كما دعت التوصيات إلى دراسة متطلبات المتقاعدين والمستفيدين وتطوير خدماتها

استنادا على نتائج تلك الدراسات، ودراسة أثر تقارب معدل الإحلال بين المتقاعدين وفقا لنظام التقاعد المبكر والمتقاعدين وفقا لبلوغ السن النظامية وذلك على كافة التصنيفات الوظيفية أو العمرية وبحسب الجنس.
وشددت التوصيات على المؤسسة الأخذ في الاعتبار ترتيبها في المؤشرات العالمية وخاصة في المؤشرات التي تحدد الاستدامة والسلامة، والكفاية، والعمل على تحسين ترتيبها في هذه المؤشرات، إضافة إلى دراسة أثر جائحة كورونا على استدامة استثماراتها، وعلى قرارات المشتركين وأعداد المتقاعدين، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للمحافظة على أصولها.
ويناقش الشورى في جلسته الاثنين تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن التقرير السنوي لهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة للعام المالي 40-1441، بعد أن يستمع إلى موجز عن تقرير اللجنة وما قدمته من توصيات من بينها قيام هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق مع مركز المعلومات الوطني والجهات ذات العلاقة لتفعيل السجل الوطني الإلكتروني للأشخاص ذوي الإعاقة تسهيلاً لحصولهم إلكترونياً على الخدمات بمجالاتها الاجتماعية والتعليمية والصحية دون الحاجة للمراجعة الشخصية، وأوضحت اللجنة في تقريرها أن الأشخاص ذوي الإعاقة بحاجة ماسة لمراجعة الدوائر والجهات لإثبات إعاقتهم لحصول على خطابات من تلك الجهات تمهيداً لخدمتهم وما يسببه ذلك من إرهاق لهم وطول إجراءات، مشيرةً إلى أن توصيتها بضرورة تفعيل السجل الوطني الإلكتروني لهم يعالج ما يعانونه وذلك عبر تلقيهم الخدمات والاستفادة منها في مختلف المجالات الاجتماعية والتعليمية والصحية بشكل ميسر إلكترونياً.
وفي جلسة الثلاثاء يطرح المجلس خلال الجلسة للمناقشة تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي لوزارة الإسكان للعام المالي 40-1441 للمناقشة بعد أن يستمع المجلس إلى رأي اللجنة وموجز عن رأيها تجاه تقرير الوزارة حيث طالبت اللجنة في أبرز توصياتها الوزارة بالتنسيق مع مؤسسة النقد العربي السعودي لدراسة إلغاء الدفعة المقدمة التي تلزم البنوك بها المستفيد قبل استلام القرض المدعوم، وبررت اللجنة توصيتها بحسب التقرير الذي قدمته إلى أن كثير من المواطنين يشتكون من الدفعة الأولى التي يتوجب عليهم دفعها للبنوك أو الجهات التمويلية والتي تصل إلى (10%) من قيمة القرض, موضحة أن ذلك يثقل كاهل المستفيدين , كما أن هذه الدفعة قد تكون عائقاً لهم في الحصول على التمويل.
ويستمع المجلس الأربعاء المقبل إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية للعام المالي 39-1440 الذي تمت مناقشته في جلسة سابقة ومن أبرز ما أوصت به اللجنة في تقريرها مطالبة المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية بمراجعة بنيتها التنظيمية وتقييم مدى الجدوى في استمرار العمل بنموذجها الإداري الحالي لتحقيق الكفاءة والفعالية بما يتوافق مع التجارب العالمية إضافة إلى دعوة المؤسسة إلى الإسراع في تفعيل الآليات المناسبة لتحسين معدل إيراداتها وخفض مصاريفها بما يعظم فاعلية وكفاءة الأداء في أسطولها واستكمال مركز مراقبة العمليات التكاملي، و يناقش المجلس بعد ذلك تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن التقرير السنوي لمجلس شؤون الأسرة للعام المالي 40-1441، ويأتي من بين توصيات اللجنة مطالبة شؤون الأسرة المشاركة مع الجهات ذات العلاقة لإدراج حقوق الأسرة والوقاية من العنف الأسري ضمن معايير المناهج التعليمية، وتفعيل الدور الإعلامي مع وسائل الإعلام بمراعاة خصوصية الأطفال والنساء والمسنين من ضحايا العنف الأسري.
و يطرح المجلس للمداولة والنقاش في جلسة الأربعاء تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد طالبت الهيئة باستكمال الاجراءات اللازمة لتأسيس بنك المنشآت، للمساهمة في سد فجوة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الحلول المناسبة للدعم والتمويل المتخصص، ورأت اللجنة في تقريرها أن قيام بنك المنشآت سيساهم في سد فجوات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسيعمل على إزالة عقبة كبيرة تعترض أصحاب المشروعات, لاسيما في ظل تنامي العزوف عن تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع نسبة المخاطرة فيها ومحدودية العائد منها.

ضوابط جديدة للإسكان الجماعي من 20 فردا..والغرامة مليون ريال

اعتمدتها وزارة الشؤون البلدية والقروية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 21 ذو القعدة 1441هـ -12 يوليو 2020م
https://www.al-madina.com/article/692704/

المدينة - جدة

أكدت وزارة الشؤون البلدية والقروية عدم جواز إسكان 20 شخصاً فأكثر بشكل جماعي - أياً كانت فترة إقامتهم (ذكوراً أو إناثا) - في أماكن داخل العمران أو خارجه، إلا باستيفاء الشروط الصحية والفنية والسلامة اللازم توافرها في المساكن الجماعية للأفراد بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بعد التنسيق مع وزير الصحة ووزير التجارة ووزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ووزير الصناعة والثروة المعدنية . جاء ذلك في مشروع الضوابط الصحية للإسكان الجماعي للأفراد والذي نشرته الجريدة الرسمية أمس ، ويعاقب كل من يخالف الشروط بالسجن مدة لا تزيد عن 30 يوماً، أو بغرامة لا تزيد عن مليون ريال على كل مخالفة، أو بهما معاً، وتعدد العقوبات بتعدد المخالفات، وتغلظ في أوقات الأزمات (مثل انتشار الأوبئة والامراض المعدية أو الكوارث الطبيعية أو اعمال الإرهاب أو الحروب) إلى السجن لمدة لا تزيد عن 180 يوماً أو بغرامة لا تزيد عن مليون ريال، أو بهما معاً وتعدد العقوبات بتعدد المخالفات.

ويشكل وزير الشؤون البلدية والقروية في المناطق والمحافظات التي يوجد فيها مساكن جماعية للأفراد لجاناً دائمة من وزارات (الداخلية، والشؤون البلدية والقروية، الصحة، والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والإسكان) تكون مهمتها الرقابة والتفتيش على تلك المساكن فيما يتعلق بتطبيق الشروط وضبط ما يظهر لها من مخالفات، وترفع هذه اللجان ما يضبط من مخالفات إلى وزير الشؤون البلدية والقروية - أومن يفوضه - مع اقتراح مقدار العقوبة المناسبة ولها – بقرار مسبب–

إغلاق المسكن إذا استدعت الحاجة لذلك.

و تصدر العقوبة المتعلقة بالغرامة بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية أو من يفوضه، ويجوز لمن صدر ضده أي قرار بناء على هذه الضوابط الاعتراض عليه أمام المحكمة الإدارية وفقاً لأحكام نظام المرافعات أمام ديوان المظالم، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/13) وتاريخ 8-1-1435هـ.

ضوابط الإسكان الجماعي للأفراد

20شخصا حد تطبيق الضوابط

30يوما سجن للمخالف

الغرامة تصل مليون ريال

لجان للتفتيش والرقابة

اعتراض المتضررين أمام ديوان المظالم

«العدل»: 22 مبادرة ومشروعا لتسريع التقاضي وتنفيذ الأحكام والتحول الرقمي

أكدت تقليص الدعاوى وزيادة الإنتاجية والعدالة الناجزة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 21 ذو القعدة 1441هـ -12 يوليو 2020م
https://www.al-madina.com/article/692700

سعيد الزهراني-الطائف

نفذت وزارة العدل 22 مبادرة ومشروع خلال السنوات القليلة الماضية من أجل تسريع إصدار الأحكام وهندسة الإجراءات ودعم قضاء التنفيذ والتحول الرقمي. وعملت الوزارة على العديد من التنظيمات والاستفادة من التقنيات الحديثة في تذليل كافة الصعاب ورفع الكفاءة التشغيلية للمنظومة العدلية وتحسين تجربة المستفيد, وتأهيل وتطوير الكوادر العدلية، ودعم برامج التحول الرقمي,وتعزيز قضاء التنفيذ ومنظومة التوثيق والأمن العقاري, وتطوير المحاكم التجارية والعامة والاستئناف وضم هيئات ولجان النزاع المختلفة كما اشتملت المبادرات على تطوير المحاكم إدارياً ورفع الكفاءة التشغيلية للمنظومة العدلية من خلال الحد من تدفق الدعاوى للمحاكم وتقليل المواعيد وزيادة الإنتاجية ودعم تحقيق العدالة الناجزة.

«الشورى» يطلع على الإجراءات الوقائية في الحج

خلال مناقشة التقرير السنوي للوزارة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 19 ذو القعدة 1441هـ -10 يوليو 2020م
https://www.al-madina.com/article/692517

المدينة - الرياض

A A

بحثت لجنة الحج والإسكان والخدمات بمجلس الشورى، في اجتماع عقدته «عن بعد» برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور أيمن بن صالح فاضل وحضور أعضاء اللجنة في ضوء دراستها لتقرير وزارة الحج والعمرة السنوي للعام المالي 1440 / 1441هـ، استعدادات وزارة الحج لموسم حج هذا العام الذي يأتي استثنائياً في ظل الإجراءات والتدابير الوقائية التي تتخذها الجهات ذات العلاقة لضمان سلامة وصحة الحجاج من تبعات وآثار جائحة كورونا وسبل الوقاية منها، بمشاركة نائب وزير الحج والعمرة الدكتور عبد الفتاح بن سليمان مشاط، ووكيل الوزارة لشؤون الحج الدكتور

حسين بن ناصر الشريف، ووكيل الوزارة لشؤون العمرة الدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحيم وزان، ووكيل الوزارة لشؤون الزيارة محمد بن عبدالرحمن البيجاوي وعدد من المسؤولين بالوزارة.

واستعرضت اللجنة مع المسؤولين بوزارة الحج والعمرة خلال الاجتماع سبل التنسيق القائم بين الوزارة ووزارة الصحة لتقديم الخدمات للحجاج والمعتمرين في المشاعر المقدسة.وتطرق الاجتماع إلى ما تضمنه التقرير السنوي للوزارة حول رؤيتها التطويرية في الفترة المستقبلية في كل المجالات التي تقع ضمن اختصاص الوزارة، وأبرز المبادرات التي تعكف عليها الوزارة حالياً، وإنجازاتها والمعوقات التي قد تقف أمام تحقيق بعض أهدافها خلال عام التقرير.

كما استعرض الاجتماع ما تم التوصل إليه بشأن المؤتمر الفكري لحج عام 1442هـ. وطرح أعضاء اللجنة خلال الاجتماع عددًا من الأسئلة والاستفسارات على المسؤولين بالوزارة الذين أكدوا حرص الوزارة بمختلف قطاعاتها بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المعنية على رفع مستوى وجودة الخدمات التي تقدم للحجاج والمعتمرين.

«هيئة الرقابة»: آليات جديدة لمكافحة الفساد تتضمن 19 هدفا

اعتماد النماذج الاسترشادية مع الأجهزة العربية النظيرة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 19 ذو القعدة 1441هـ -10 يوليو 2020م
https://www.al-madina.com/article/692511

سعيد الزهراني - الطائف

A A

صدرت موافقة المقام السامي الكريم باعتماد النماذج الاسترشادية في مشروع مذكرة تفاهم بين هيئة الرقابة ومكافحة الفساد والأجهزة النظيرة في الدول الأخرى في مجال منع الفساد ومكافحته، في إطار تعزيز التعاون الدولي في منع الفساد ومكافحته، وتبادل البحوث والدراسات حول التدابير الوقائية في مجال الفساد، والعمل على تبادل المعلومات المتعلقة بالأساليب والأنشطة الإجرامية المؤدية إلى الفساد.

وتضمنت الموافقة على العديد من الآليات المختلفة التي تتضمن 19 هدفا ستسهم في منع الفساد بشتى طرقه، إدراكا من المملكة لخطورة المشكلات والتهديدات التي يشكلها الفساد على استقرار المجتمعات وأمنها، وسعيا منهما إلى التعزيز في هذا المجال.

الأهداف

-تشجيع تبادل البحوث والدراسات حول التدابير الوقائية من الفساد

-تبادل المعلومات المتعلقة بجرائم الفساد من حيث الضبط والتحقيق وتتبع الأصول واستردادها

-العمل على تبادل المعلومات المتعلقة بالأساليب والأنشطة الإجرامية المؤدية إلى الفساد وسبل الوقاية منها

-عقد الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات وجلسات العمل

-تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة ببرامج التعاون الفني؛ في مجالات الرقابة الإدارية، والضبط، والتحقيق والادعاء، في جرائم الفساد المالي والإداري، وذلك بحسب الإمكانات المتاحة لكل طرف وعند الضرورة

-تبادل الزيارات بين الطرفين

-تقديم المساعدة في مجالات الوقاية وعمليات الضبط

-أي مجال آخر يتفق عليه الطرفان . المادة الثالثة آلية التنفيذ

-يعين كل طرف مسؤول اتصال التنسيق الأمور التي تنشأ عن تنفيذ هذه المذكرة، ويبلغ كل طرف الطرف الآخر في حال تغيير أي من المسؤولين التابعين له.

-يجتمع ممثلون من الطرفين بالتناوب في كلا البلدين عند الحاجة؛ للتشاور حول تنفيذ هذه المذكرة

-يمكن للطرفين بعد التنسيق فيما بينهما وعند الحاجة - دعوة أي فرد أو جهة أخرى للمشاركة في اجتماعاتهما

-يكون تنفيذ أي مجال من المجالات من هذه المذكرة من خلال برنامج يتفق عليه الطرفان تحدد فيه التكاليف والالتزامات المترتبة على كل طرف

-لا يترتب على توقيع هذه المذكرة أي التزام مالي على الطرفين، ويتحمل كل طرف النفقات والمصروفات التي تنشأ عن الأنشطة التي يقوم بها بناء على هذه المذكرة.

-يلتزم الطرفان بألا تستخدم المعلومات والوثائق المتبادلة بينهما بموجب هذه المذكرة إلا للأغراض المخصصة لها وفقا لما اتفقا عليه، وألا تنقل إلى طرف ثالث دون موافقة مكتوبة مسبقة من الطرف الذي قدمها

-تظل أحكام هذه المذكرة وشروطها المتعلقة بسرية المعلومات المتبادلة سارية المفعول حتى بعد انتهاء صلاحية المذكرة أو إنهاء العمل بها.

-تسوية الخلافات.. أي خلاف ينشأ بين الطرفين حول تفسير هذه المذكرة أو تنفيذها يحل وديا بالتشاور بينهما، وذلك بما يخدم مصالحهما المشتركة

-تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ من تاريخ آخر إشعار متبادل بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية

-استكمال الإجراءات النظامية اللازمة

-يمكن تعديل هذه المذكرة باتفاق الطرفين وفقا للإجراءات النظامية المتبعة لدى كل منهما

مرحلة جديدة في محاربة الفساد.. و"التقادم" لا يعفي من الملاحقة

مع إعلان "نزاهة" عن مراتب متورطين ومواقع عملهم

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 12 ذو القعدة 1441هـ -03 يوليو 2020م
https://www.al-madina.com/article/691871

سعيد الزهراني - الطائف

A A

دخلت جهود هيئة الرقابة ومكافحة الفساد «نزاهة» في مكافحة الفساد مرحلة جديدة من خلال الإعلان عن رتب ومراتب المتورطين في القضايا والجهات التي يعملون فيها في رسائل واضحة تؤكد أن التقادم أو التقاعد لا يعفي من الملاحقة الجنائية في قضايا الفساد، فقد أثبتت القضية الأخيرة أن بعض القضايا التي تورط فيها ضباط من وزارة الدفاع كانت مابين 1426هـ إلى 1436 هـ وبالتالي لم تسقط الملاحقة بالرغم من تقاعد بعض المتورطين، حيث تم ضبطهم وإيقافهم تمهيدًا لمحاكمتهم.

ويؤكد الإعلان عن هذه القضايا أن الحرب على الفساد تتقدم بشكل كبير في ظل الدعم اللا محدود والتوجيهات السديدة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظهما الله- حيث إن توجيهاتهما السديدة تقضي بالحرب على الفساد بدون هوادة سواء عند الكبار أوالصغار من المسؤولين في جميع قطاعات الدولة، فلا تهاون مع أي عملية فساد صغيرة أو كبيرة، والمال العام له حماية خاصة، ولن ينجو كائن من كان في حالة التلاعب بالمال العام.

لا حصانة لأحد والمساءلة للجميع

ويؤكد إعلان هيئة الرقابة ومكافحة الفساد أن الحرب مستمرة على الفئات الوسطى والصغرى من الفاسدين في القطاعات العسكرية والمدنية بدون استثناء، من أجل تطهير جميع القطاعات من المفسدين بغض النظر عن رتبهم أو مراتبهم أو مراكزهم الوظيفية، فالرتبة أو المرتبة أو المركز منح للأشخاص من أجل خدمة الوطن والمواطن وليس من أجل التكسب أو الاستفادة من المال العام بطرق غير شرعية.

ويدحض الإعلان اعتقاد بعض المسؤولين أو الموظفين أنهم بعيدون عن المساءلة أو أنهم يعملون في الخفاء لمصالحهم الشخصية، مستغلين مواقعهم ومناصبهم، فالرقابة اللصيقة والمتابعة من الجهات ذات العلاقة واستخدام التقنية الحديثة من شأنه أن يكشف ألاعيب هؤلاء مهما حاولوا من اتخاذ بعض الاحتياطات وهو ماحدث مع الكثير من المفسدين الذين نهبوا المال العام وأثروا على مسيرة التنمية من خلال تعطيل المشروعات التنموية أو تنفيذها بأقل جودة.

تأهيل الكوادر لكشف الفساد

وتعمل «نزاهة « على عدة جوانب مهمة من أجل استمرار الحرب على الفساد والعمل على كل ما من شأنه القضاء على هذه الآفة، فقد قامت بتدريب منسوبيها على العديد من الأمور المهمة لكشف الفساد واستقطبت جهات عالمية لتدريب منسوبيها على مواجهة الكسب غير المشروع وتعارض المصالح، بهدف تنمية مهارات المتدربين في معرفة جرائم التعدي على المال العام، وأساليب كشف وضبط جرائم الرشوة، والتدريب على قوانين تعارض المصالح، ومناقشة حالات عملية بهذا الشأن. واستعادة» الأصول المسروقة» وآليات مكافحة غسل الأموال بحضور عدد من المختصين في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، ووزارة الداخلية، والنيابة العامة، ورئاسة أمن الدولة، ووزارة العدل، ووزارة التجارة، وزارة الاستثمار، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ومؤسسة النقد العربي السعودي، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للجمارك، والهيئة العامة للأوقاف. وذلك بهدف معرفة السبل القانونية لاسترداد الأصول المسروقة، وأيضًا التدريب على التعريف بمؤشرات مدركات الفساد بهدف التنسيق والتعاون الدائمين مع الجهات الحكومية المختصة، للسعي إلى رفع تصنيف المملكة بمؤشر مدركات الفساد، ومناقشة إستراتيجية الهيئة للصعود في تصنيف المملكة بمؤشر مدركات الفساد. وعقدت «نزاهة « ورش عمل عن «إجراءات قضايا الفساد المالي والإداري»، بمشاركة ممثلين من وزارة العدل، والمجلس الأعلى للقضاء من أجل تعزيز وتوثيق الإجراءات والتعاون بين الهيئة ووزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى

في ما يتعلق بهذا الجانب.

تنسيق مع إمارات المناطق والوزارات والهيئات

وقام رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد مازن بن إبراهيم الكهموس، بجولات مكوكية التقى فيها العديد من أمراء المناطق والوزراء ورؤساء الهيئات من أجل التكامل في الحرب على الفساد بشتى صوره وسط دعم من أصحاب السمو الملكي أمراء المناطق والوزراء، فالحرب على الفساد مسؤولية الجميع.

وأكدت الهيئة قدرة القضاء على مكافحة الفساد مع المحافظة على معايير المحاكمة العادلة وبما يحقق القضاء على هذه الجريمة المعيقة للتنمية، وأنها ماضية في تنفيذ اختصاصاتها وفق مبدأ سيادة النظام، وتطبيق الأنظمة بحق كل من يمسّ المال العام بشكل غير مشروع أو يُخلّ بواجباته الوظيفية المقررة نظامًا، مشيرة إلى أن تجاوزات أي من الموظفين أو الإخلال بالواجبات الوظيفية لا يتفق مع نهج مؤسسات الدولة في تقديم الخدمات للمواطنين والمقيمين بمرونة إدارية وتسهيلات إجرائية تتماشى مع الأنظمة وبما يحقق المصلحة العامة وتطلعات ولاة الأمر.

كما أن وحدة التحقيق الجنائي في الهيئة والتي تم استحداثها مؤخرًا أثبتت الرشاوى والاختلاسات وأقرَّ بها المتهمون والتي وصلت إلى 379 مليون ريال، بعد أن تمت عملية الرصد لكافة المخالفات.

برز أهداف الهيئة

تجدرالإشارة إلى أن الهيئة تهدف إلى حماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، ومتابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين بما يضمن الالتزام بها والتحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة والتشغيل والصيانة وغيرها من العقود المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في شأن أي عقد يتبيَّن أنه ينطوي على فساد أو أنه أبرم أو يجري تنفيذه بالمخالفة لأحكام الأنظمة واللوائح النافذة والعمل على تحقيق الأهداف الواردة في الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية، ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها وتشجيع جهود القطاعين العام والخاص على تبني خطط وبرامج لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها، ومتابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد مع الجهات المختصة، ومراجعة أساليب العمل وإجراءاته في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بهدف تحديد نقاط الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد، والعمل على معالجتها بما يضمن تحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ اختصاصاتها، واقتراح الأنظمة والسياسات اللازمة لمنع الفساد ومكافحته وإجراء مراجعة دورية للأنظمة واللوائح ذات الصلة، لمعرفة مدى كفايتها والعمل على تطويرها والرفع عنها بحسب الإجراءات النظامية.

وإعداد الضوابط اللازمة للإدلاء بإقرارات الذمة المالية، وأداء القسم الوظيفي، لبعض فئات العاملين في الدولة، ورفعها للملك للنظر في اعتمادها، ومتابعة مدى قيام الأجهزة المشمولة باختصاصات الهيئة بما يجب عليها إزاء تطبيق الأنظمة المجرمة للفساد المالي والإداري، والعمل على تعزيز مبدأ المساءلة لكل شخص مهما كان موقعه، و متابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي تكون المملكة طرفًا فيها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

السعودية: مؤشر حصة المرأة في سوق العمل بلغ 27.5٪ في الربع الأول.. المستهدف 24%

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 19 ذو القعدة 1441هـ -12 يوليو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/07/09/article_1870906.html

الاقتصادية من الرياض

عملت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على توطين عدة قطاعات ورفع حصة مشاركة السعوديين والسعوديات في القطاع الخاص وسوق العمل، وذلك لتحقيق مستهدفات برنامج التحول الوطني 2020م ورؤية المملكة 2030م التي تؤكد على مكانة القوى العاملة من السعوديين والسعوديات في رفع إجمالي الناتج المحلي والإسهام في دعم الاقتصاد السعودي والخطط التنموية الشاملة والمستدامة، إضافة إلى الاهتمام بتمكين المرأة من العمل وتولي المناصب القيادية وخفض نسبة البطالة بينهن.

وبحسب "واس" من بين ما تحقق من مؤشرات إيجابية لمستهدفات الوكالة هو انخفاض معدلات البطالة خلال هذا الربع من العام إلى أدنى مستوياته منذ النصف الثاني من 2016م، وارتفاع مؤشرات التوطين بشكل عام، سواء التوطين المناطقي الذي يشمل عددًا من القطاعات والأنشطة التجارية بحسب طبيعة كل منطقة، أو التوطين العام الذي يشمل أنشطة تجارية وقطاعات عامة ومهناً نوعية وتخصصية، إضافة إلى التأثير الواضح للاتفاقيات الحكومية والشراكات مع القطاع الخاص التي عملت عليها الوزارة خلال العامين السابقين 2018 م – 2019 م ، مما أسهم في خفض معدل البطالة ونزوله عن ذروته التي بلغها في العام 2018م عندما بلغ 12.9% ليصل خلال الربع الأول من العام 2020 م إلى 11.8% في مقابل الزيادة الملحوظة في معدلات التوظيف والتوطين.

ومن مستهدفات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية التي قامت عليها الوزارة ، تمكين المرأة وخفض البطالة، فعلى هذا الصعيد كشفت الوزارة عن تجاوزها لبعض المؤشرات في مستهدفاتها من حيث نسبة الإنجاز، إذ حقق مؤشر زيادة مشاركة المرأة الاقتصادية في سوق العمل نسبة 25.9% ، وذلك في تقرير الربع الأول من هذا العام ، وقد تجاوز المستهدف النسبة المطلوبة لهذا العام حيث كان المستهدف في هذا المؤشر هو نسبة 25% لعام 2020م، كما بين المؤشر -الذي يعدّ من أهم برامج التحول الوطني ومؤشر أداء رئيسي لرؤية المملكة 2030- انخفاض نسبة البطالة بين الإناث خلال الربع الأول من العام 2020، ويقيس هذا المؤشر مدى تفعيل مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والإسهام في إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

فيما قلصت الوزارة الفجوة بين القوى العاملة من الجنسين في سوق العمل، حيث كشفت الوزارة عن ارتفاع مؤشر حصة المرأة في سوق العمل (من القوى العاملة) للربع الأول من عام 2020م، حيث كان المستهدف هو (24%) فيما حقق المؤشر ارتفاعاً ليبلغ نسبة (27.5%) وهو ما يعكس مدى نجاح خطط التوطين والتمكين وارتفاع نسبة الوعي بأهمية مشاركة المرأة في سوق العمل والدور الذي يحدثه التمكين في المؤشرات الاقتصادية، إضافة إلى خفض معدلات البطالة بينهن.

وفي مجال التوطين لـ9 أنشطة تجارية لم تنس الوزارة تيسير فرص وظيفية لخريجي المرحلة المتوسطة والثانوية ممن لم يكملوا دراستهم، حيث تم استهداف فرص توطين تتطلب مستوى مهارات معين من مهارات البيع والوظائف الإشرافية، حيث أُقرّ توطين منافذ بيع (9) أنشطة في القطاع التجاري بنسبة 70% سعيًا منها إلى خفض الاعتماد على العمالة الوافدة وتحسين بيئة العمل لتكون ملائمة ومستقرة ومنتجة لأبناء الوطن، وشملت: القهوة - والشاي - والسكر - والعسل - والبهارات - والفواكه والخضروات - والتمور - ومواد التنظيف - والبلاستيك - والحبوب والبذور والزهور والنباتات والمواد الزراعية - وبيع المياه والمشروبات - والهدايا والكماليات - والمشغولات اليدوية والأثرية - وبيع ألعاب الأطفال - واللحوم والأسماك - والبيض والألبان والزيوت النباتية - وبيع الكتب وأدوات القرطاسية وخدمات الطالب.

وفي مجال توطين المهن التخصصية عملت الوزارة على الصعيد الصحي وتوطين بعض المهن التخصصية في القطاع الصحي، فقد أصدرت الوزارة قرارًا وزاريًا يتضمن تنظيمات وتشريعات -بالتنسيق والشراكة مع الجهات الحكومية

المعنية ذات العلاقة والقطاع الخاص- بتوطين مهن طب الأسنان والصيدلة بناء على عدد الباحثين عن عمل من المؤهلين للمهن، من خلال وضع نسب توطين على المنشآت الصحية في القطاع الخاص لتمكين أبناء الوطن من فرص العمل في الوظائف الحيوية وتوفير بيئة عمل مناسبة ومحفزة للكوادر الوطنية في القطاع الخاص، وتوسيع دائرة المشاركة مع القطاع الخاص المتوافقة مع إستراتيجية التوطين المعنية بتنمية رأس المال البشري، وتعزيز الإسهام في المنظومة الاقتصادية، إضافة إلى معالجة التحديات وإزالة العوائق التي تواجه القطاع الخاص من الالتزام بقرار التوطين وتحفيز المتجاوبين منهم ، وبدأت الوزارة بالفعل بتوطين مهن طب الأسنان والصيدلة والتخصصات التابعة لها في القطاع الخاص.

فيما عملت الوزارة على منصة العمل الحر، وكان من أكثر المبادرات المستحدثة من الوزارة التي غيرت الكثير من المفاهيم في مجال العمل، وذلك ضمن إطار عقد اتفاقيات وشراكات إستراتيجية مع جهات حكومية لتمكين المواطن من العمل الحر وتنويع الفرص وتشجيع المهتمين في أنشطة مختلفة مثل: التنمية الريفية - والثروة السمكية - وتوصيل الطلبات عبر التطبيقات الإلكترونية، وتمكين كل من يملك حرفة، أو خبرة، أو مهارة تخصصية من ممارسة مهنته رسميًا من خلال إصدار وثائق ممارسة العمل الحر، والاستفادة من الخدمات والمميزات التي تقدمها الوثيقة، إضافة لما يحققه من المرونة وتوافقه مع طبيعة السوق وقدرات الباحثين عن عمل، ودعمه لنمو الاقتصاد من خلال ممارسات عملية تناسب طبيعة الشخص وتخدم حاجة السوق. وبناء على ذلك فقد أطلقت الوزارة منصة العمل الحر وأصدرت أكثر من 130.000 وثيقة عمل حر للمواطنين لتمكينهم من العمل الحر في أنشطة مختلفة، وقد ترتب على هذه المبادرة بعض الآثار الإيجابية منها ما يلي: تمكين المواطنين من خلق فرص إضافية وتنويع مصادر الدخل، ورفع إنتاجية الممارسين للعمل الحر ومهارتهم وخبراتهم، وإنشاء بيئة جاذبة لممارسة العمل الحر بكل أمان وموثوقية، ورفع التوعية بالفرص المتاحة في المجالات الحرة، وزيادة الدور والفكر الريادي لدى المواطنين، وتوفير أعمال ملائمة ومستقرة ومنتجة لأبناء الوطن، والوصول للطاقات البشرية والباحثين عن فرص عمل ورفع دخل العاملين لحسابهم الخاص من أبناء الوطن.

واستحدثت الوزارة نمط العمل المرن وهو نمط جديد من الوظائف للباحثين عن عمل بما يتلاءم مع ظروفهم واحتياجهم، وذلك لزيادة تمكين المواطنين من دخول سوق العمل ورفع مهارتهم وخبراتهم، وخفض معدلات البطالة، ودعم القطاع الخاص في تلبية احتياجاته الطارئة والمؤقتة والموسمية من الكوادر الوطنية، ودعم الاقتصاد الوطني على مستوى المنشآت والأفراد لتخطي الأزمة الراهنة (الجائحة) ، وأطلقت الوزارة قرار تنظيم العمل المرن ليسهم بتنظيم العلاقة التعاقدية بين الباحثين عن عمل وأصحاب العمل في القطاع الخاص من خلال تعاقد مرن يكون فيه أجر العمل بالساعة، وتوثق فيه العقود إلكترونياً، مما يحفظ حقوق الطرفين ويحقق المصلحة المشتركة بينهم.

وفيما يخص مبادرة التدريب والتوجيه القيادي من خلال التأهيل والتدريب للمرأة ، استحدثت وزارة الموارد البشرية مبادرة التدريب والتوجيه القيادي، ودربت 391 متدربة من النساء السعوديات العاملات في القطاع الخاص والحكومي، وذلك عبر برامج تدريبية وتوجيهية متخصصة تستهدف تحسين المهارات القيادية، مما يؤدي إلى تمكين المرأة من تولي مناصب قيادية (مستويات الإدارة العليا والمتوسطة)، وترتب على هذه المبادرة الكثير من الآثار الإيجابية المتمثلة في تحسين المهارات القيادية لتطابق المتطلبات الوظيفية للمديرين والمسؤولين التنفيذيين من المواطنات، وزيادة الثقة بقدرة المرأة على إدارة وقيادة فرق العمل والإدارات التابعة لها.

وما زالت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تعمل على توطين المزيد من القطاعات والمهن، والعمل على تجاوز تحديات السوق والآثار الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا، إذ ما زالت حتى اللحظة تعمل على استحداث الكثير من المبادرات وأنماط العمل الجديدة وتفعيل شراكاتها مع القطاع الخاص لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030م.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الأنظمة الصحية والتصدي لكورونا ٢ من 2»

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 20 ذو القعدة 1441هـ -11 يوليو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/07/11/article_1871986.html

د. محمد علي بات|

ما يقرب من ثلث المستهدفين للتمويل من البنك الدولي في العالم من أجل مكافحة فيروس كورونا، بلدان هشة ومتأثرة بالصراعات، تعاني أنظمتها الصحية تدني القدرة على الاستجابة الفاعلة. من بين هذه البلدان مالي، التي ستحصل على 25.8 مليون دولار لتعزيز قدراتها على فحص ورصد ومعالجة الإصابات بالفيروس، كما أن التمويل المقدم لغامبيا سيزيد من إمكانات رصد وتتبع الإصابات وتحسين مراكز العلاج، فضلا عن دعم إمكانات مراقبة المرض وتشخيصه.
من الأهمية بمكان تقديم الدعم لحماية كوادر الخطوط الأمامية، الذين يعملون في بيئة صعبة للغاية. في الإكوادور، يضمن تمويل البنك تمكين عمال الرعاية الصحية من استيفاء متطلبات الحماية الشخصية والصحة النفسية، علاوة على مضاعفة قدرات وحدات العناية المركزة.
فالتباعد الاجتماعي، وغسل اليدين، وإجراءات الحماية الأخرى، متطلبات أساسية للحد من معدلات الإصابة وتجنب الضغط الهائل على الأنظمة الصحية، خاصة عندما تعاني بالفعل الهشاشة. والمشاركة المجتمعية عنصر أساسي في نشر هذه الرسالة، وشرح كيفية انتقال الفيروس، والتوعية الدقيقة بالمخاطر، وهو ما يفسر كون ذلك مكونا جوهريا من عمليات البنك الدولي في مكافحة الفيروس.
وقد كشفت تجربة التصدي لتفشي إيبولا وغيرها من الأمراض المعدية، عن أن بناء الثقة بالتواصل مع المواطنين وقيادات المجتمع المحلي يشكل عاملا أساسيا في نجاح الاستجابة لأي جائحة، فضلا عن تشجيع الشفافية والمساءلة الاجتماعية.
كما يساعد هذا النهج على زيادة عوامل الأمان للعاملين في مجال الصحة. ويتجلى المثال على ذلك في جيبوتي، حيث ستساعد مؤسسات المجتمع المحلي والمنظمات النسائية، بدعم من البنك، على نشر التوعية بالطريقة السليمة لغسل اليدين وإرشادات النظافة الشخصية في المناطق المعرضة للعدوى.
وفيما يسابق العلماء الزمن للتوصل إلى لقاحات وعلاجات للفيروس، تشتد الحاجة إلى التعاون العالمي لتجنب تشتيت الجهود وازدواجيتها. يعتقد البنك الدولي أن المساواة في الحصول على اللقاحات هي حق أساسي لجميع البلدان، بما في ذلك البلدان الأشد فقرا، من أجل الحد من الدمار الناجم عن هذه الجائحة، وإعادة بناء موارد الرزق، ورسم المسارات التي تفضي إلى التعافي.
ويدعم البنك الدولي ابتكارات الاستعداد لمواجهة الأوبئة والتحالف العالمي من أجل اللقاح، وذلك بغرض تشجيع البحوث العلمية، التي يمكن أن تؤدي إلى التوصل إلى لقاحات فاعلة ضد فيروس كورونا المستجد، وضمان وصولها إلى الجميع.
كما يقدم البنك الدولي مساعدات فنية ومالية للحكومات، وهي تبني الآليات المطلوبة لضمات الحصول على لقاح آمن وفاعل.
وتسهم الإجراءات الحاسمة، التي تتخذها الحكومات في جميع أنحاء العالم، في مساعدة مجموعة البنك الدولي، على إنقاذ الأرواح وحماية الأرزاق في كثير من الأحيان. وما زال البنك يركز على المساعدة على تحويل التعهدات العالمية إلى أفعال ملموسة على المستوى القطري. وسنواصل مساندة البلدان المعنية، وهي تضاعف جهودها لحماية مواطنيها من آثار فيروس كورونا، والتأهب مجددا لمستقبل أكثر إشراقا.

العدالة الوقائية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 21 ذو القعدة 1441هـ -12 يوليو 2020م
http://www.alriyadh.com/1831118

خالد الربيش

منذ عقود طويلة، والمملكة تحرص على سن ما يلزم من التشريعات والأنظمة الجديدة، التي تنظم بها حياة المواطنين والمنشآت والقطاعات المختلفة، تعزز بها العدل وترسخ مبدأ المساواة بين الجميع، ولا تتردد البلاد في تعديل بعض هذه التشريعات أو إلغائها، إذا رأت ضرورة حتمية لذلك، وهو ما يحدث من فترة لأخرى .

ولعل آخر صور اهتمام الدولة بالتشريعات والأنظمة، قيام وزارة العدل بإصدار نظام "توثيق" الذي يعزز الأمن العقاري، ويرفع كفاءة التوثيق العدلي وموثوقية الوثائق الصادرة من المخول لهم بإجراء عملية التوثيق، سواء كانوا كتّاب عدل أو موثقين مرخصين أو مأذونين، وسيشتمل النظام الجديد على الشروط اللازم توفرها فيهم، ليس هذا فحسب، وإنما يحدد اختصاصاتهم وإجراءات عملهم ومراقبة مخرجاتهم وعقوبات المخالفين منهم.

وأتوقع أن يحظى القطاع العقاري دون سواه من بقية القطاعات الأخرى، بالكثير من إيجابيات هذا النظام وخدماته الجليلة، فهذا القطاع يحظى بدعم الدولة واهتمامها الاستثنائي، من أجل تعزيز أركانه وترسيخ إجراءاته التنظيمية والإدارية، والوصول به إلى أعلى مراتب الموثوقية في جميع عملياته، باعتباره أحد أبرز الأوعية الاستثمارية التي تحظى بثقة كبار المستثمرين وصغارهم في المملكة وخارجها.

لا أخفي تفاؤلي بثمار نظام "توثيق"، وما سيسفر عنه من نتائج مفيدة، توفر الوقت والجهد معاً، فضلاً عن ثماره اليانعة على المستويات كافة، فهذا النظام سيعزز جانب "العدالة الوقائية"، وهو توجه مهم، لطالما سعت وزارة العدل إلى ترسيخه في دوائرها وفي خدماتها، إيماناً منها بأن هذا الأمر كفيل بتقليل المنازعات بين الأشخاص والمؤسسات، والحد من تدفق الدعاوى القضائية، ورفع كفاءة العقود والإقرارات، كما أنه يعزز من سرعة إعادة الحق عبر قضاء التنفيذ دون الحاجة لإقامة دعاوى أمام القضاء قد تستغرق سنوات طويلة.

أقول وأكرر ما ذكره غيري، بأن نظام "توثيق" لم يُوضع بشكل عشوائي أو ارتجالي، وإنما وفق دراسات وبحث ميداني مستفيض، يؤكد الحاجة إلى خدماته، ومن يدقق النظر في آليات النظام، يجد أنه سيعالج الكثير من السلبيات التي فرضت نفسها أثناء تعامل المراجعين في دوائر القضاء، خاصة إذا عرفنا أن نظام التوثيق نقل بعض الاختصاصات الجديدة من المحاكم إلى كتابات العدل، مثل توثيق الزواج والطلاق وتوثيق اتفاق ذوي الشأن على الحضانة أو النفقة أو الزيارة والصلح وغير ذلك، مما يسهم في عدم إشغال القضاء بمهام ليس فيها عنصر المنازعة، حيث إن مهمة المحاكم هي الفصل في المنازعات حسب النظام الأساسي للحكم.

ولا أبالغ إذا أكدت أن إصدار التشريعات والأنظمة الجديدة، لن يتوقف على نظام التوثيق، وإنما سيتواصل، طالما أثبت الواقع الحاجة إليها، فالدولة ومن منطلق رؤية أهداف رؤية 2030 مقبلة على تطوير الكثير من التشريعات القديمة أو على الأقل تعديلها، في مواكبة واقعية لتطورات العصر واحتياجه، فما كان معمولاً به في الأمس، قد لا ينفع تطبيقه اليوم، خاصة أن تطورات العصر متسارعة ومتلاحقة، ولا بد من مسايرتها وإلا تخلفنا عن الركب.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة
الاحد 21 ذو القعدة 1441هـ - 12 يوليو 2020م

https://www.al-madina.com/

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاحد 21 ذو القعدة 1441هـ - 12 يوليو 2020م

https://www.aleqt.com/2020/07/12/article_1872541.html